فصلية الخطاب الاستراتيجي ٣
السنة الأولى – العدد الثالث– شتاء ٢٠٢٤م
الصفحات ٧٥ إلى ٩٢

دور التخطيط الإقليمي في الدفاع الاقتصادي مع التركيز على العامل السكاني

إسماعيل أحمدي مقدم [١]، حميد رضا تندرو [٢]، محمد زرين بور [٣]، وحيد فخر الدين [٤]

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٠٧/٢٩ تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١٠/١١

الملخص

يتجلى الهدف الأساسي من التخطيط الإقليمي في إيجاد علاقة منطقية بين التوزيع السكاني وممارسة الأنشطة في الأقاليم والمناطق المختلفة، بحيث يمكن، من خلال رؤية شمولية ونظرة كلية طويلة المدى في التخطيط، تنظيم العلاقة بين الإنسان وأنشطته المختلفة. إن توظيف العامل السكاني في أي دولة، بالاستفادة من مجمل طاقاتها وقدراتها وإمكاناتها الفعلية والكامنة، في سبيل تحقيق مصالحها الوطنية وضمانها، من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز قدرتها الرادعة في مواجهة التهديدات متعددة الأوجه. وفي هذا السياق، يُعد الاقتصاد أحد أهم عناصر القوة التي لا تقتصر تأثيراتها على المعادلات الدولية والإقليمية فحسب، بل تمتد لتشمل التوزيع السكاني في إطار التخطيط الإقليمي. يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن السؤال المحوري: ما هو دور التخطيط الإقليمي في الدفاع الاقتصادي مع التركيز على العامل السكاني؟ وقد اتبع البحث المنهج التطبيقي – التطويري مع الاستعانة بالأسلوب الوصفي – الاستكشافي، معتمداً المنهجية النوعية. وقد تضمن البحث دراسة الوثائق والمقالات ذات الصلة، إضافةً إلى استطلاع آراء الخبراء والمختصين من خلال المقابلات وتشكيل مجموعة النخبة المتخصصة، حيث تم تقييم نتائج عوامل الدفاع الاقتصادي مع التركيز على العامل السكاني في إطار التخطيط الإقليمي من الناحيتين النوعية والكمية، كما تم تحليل العوامل الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي. وبناءً على نتائج البحث، تم تقديم ثلاثة مقترحات تنفيذية وعملية تتعلق بعوامل الدفاع الاقتصادي مع التركيز على العامل السكاني في التخطيط الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: التخطيط، التخطيط الإقليمي، الدفاع الاقتصادي، السكان

[١]. أستاذ في جامعة العلوم الأمنية "أمين" - shahid-Kavand@gmail.com
[٢]. طالب دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية للدفاع المقدس (الباحث المراسل) - hamidreza tondro@gmail.com
(المؤلف المراسل) agha_yosef@yahoo.com
[٣]. طالب دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية للدفاع المقدس في جامعة الدفاع الوطني العليا
[٤]. طالب دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية للدفاع المقدس في جامعة الدفاع الوطني العليا

مقدمة

يُمثّل التخطيط الإقليمي خريطةً هادفةً ومنهجيةً ذكيةً لتحقيق التوازن بين ثلاثة عناصر رئيسة: السكان، والفضاء، وبيئة النشاط، بما يتناسب مع الأهداف الوطنية، ويحقّق التقدم والتنمية، ويُرسي دعائم العدالة، مع مراعاة الاعتبارات الدفاعية والأمنية والبيئية وغيرها. وبشكل عام، يُطلق على التخطيط الإقليمي "إدارة الفضاء"؛ وهي إدارة تسعى إلى إيجاد نوع من التوازن والتناغم بين المصالح والأداء الفردي والاجتماعي على مختلف المستويات، كما تعمل على إزالة التعارض بين المصالح الفردية والمصلحة العامة للمجتمع، وتوجيهها نحو خدمة المصلحة العامة للمجتمع الإسلامي (كلانتري وآخرون، ٢٠٢٢: ٢١٩).

يُشكّل التخطيط الإقليمي والدفاع الشامل (الذي يُعدّ الدفاع الاقتصادي أحد أركانه المهمة) ركيزتين أساسيتين للتنمية والأمن، ويمثّل العنصر البشري المؤهل القاسم المشترك والأساس لهاتين الركيزتين. ويُعد التوزيع السكاني المناسب والنشاط في البيئة من أهم مكونات التخطيط الإقليمي. ويشمل التخطيط الإقليمي حالياً التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، بهدف تحقيق مستقبل أفضل.

ووفقاً للوثيقة الوطنية للتخطيط الإقليمي حتى عام ٢٠٤٥، فإن إيران أرض تستند إلى مجتمع ذي حضارة عريقة، وثقافة إسلامية إيرانية راقية، وتماسك وطني، وتناغم ثقافي، ومواهب بشرية وإقليمية موهوبة من الله، وتدفق للابتكار التكنولوجي، مما يجعلها تقدّم للعالم تجليات بارزة لتحقيق النموذج الإسلامي الإيراني للتقدم.

ومن النقاط المهمة في التخطيط الإقليمي الإيراني، الاهتمام بالتهديدات المستقبلية الشاملة، وتبعاً لذلك، فإن نهج التخطيط الإقليمي يركّز بشكل أكبر على التنمية. ولهذا السبب، من الضروري في التخطيط الإقليمي المستقبلي مراعاة التزامن بين التنمية والأمن في المشاريع التخطيطية ذات التوجه الاقتصادي–الدفاعي. فعلى سبيل المثال، توقفت مصفاة نفط آبادان، أكبر مصفاة في البلاد، عن العمل في الأيام الأولى من الحرب المفروضة بسبب موقعها غير المناسب على الحدود مباشرةً. كما أن السواحل الشاسعة في جنوب البلاد، رغم تمتعها بفضاء اقتصادي مناسب، تعاني في بعض المناطق من خلو سكاني أو كثافة سكانية منخفضة.

إن توفير الظروف المناسبة للأنشطة الاقتصادية وتحقيق الدخل المناسب، يدفع الناس دائماً للسعي إلى التواجد والعمل في المناطق الاقتصادية المهمة. وإذا لم تتم السيطرة على هذا الأمر بشكل جيد ولم يتم التخطيط له بشكل مناسب، فسيؤدي إلى مشاكل عديدة في المجالات الثقافية والجغرافية والسياسية وغيرها. ويمكن اعتبار التخطيط الإقليمي مع التركيز على السكان حلاً لهذه المشكلات. وتستند متطلبات تحقيق خطة التخطيط الإقليمي للتنمية طويلة المدى للبلاد على المبادئ المعتمدة في وثيقة التخطيط الإقليمي، والتي تشمل الاعتبارات الأمنية والدفاعية، والكفاءة والفعالية الاقتصادية،

ووحدة وتكامل الأراضي الإيرانية، وحماية التراث الثقافي، وتسهيل وتنظيم العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية للبلاد، والقضاء على الحرمان.

يحظى الدور الاستراتيجي والحيوي للسكان في المنظور الاقتصادي–الدفاعي بأهمية خاصة، باعتباره أحد العناصر المهمة في التنمية والتخطيط الإقليمي والدفاعي. ولهذا السبب، يسعى الباحثون في هذه الدراسة إلى تحديد دور التخطيط الإقليمي في الدفاع الاقتصادي مع التركيز على العامل السكاني. ونظراً لامتلاك إيران إمكانات اقتصادية مهمة ورقعة جغرافية واسعة، ولكون دفاعها الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق دون مراعاة التخطيط الإقليمي؛ فإن إغفال "دور التخطيط الإقليمي في الدفاع الاقتصادي مع التركيز على السكان"، يؤدي إلى تداعيات سلبية، منها:

- **قلة الاهتمام بالقضايا البيئية وضرورة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاقتصادية وفق منظور التخطيط الإقليمي**
- **غياب التوازن في تنظيم نظام الاستيطان السكاني، وتحسين التنظيم الهرمي للمراكز الحضرية والريفية**
- **ضعف الاهتمام بطبيعة التهديدات واتجاهاتها**
- **التوزيع السكاني غير المتوازن في البلاد**
- **قلة الاهتمام بالمبادئ والاعتبارات الدفاعية والأمنية**

إن الدمج والتكامل بين الفضاء الطبيعي والاقتصادي والسكاني مع المراعاة الدفاعية وغيرها من الاعتبارات، يُعد من الضرورات التي يجب التصدي لها. لذا سنسعى في هذا البحث إلى دراسة التخطيط الإقليمي مع التركيز على السكان، مع مراعاة الأهداف والقدرات الاقتصادية وكيفية توزيعها لتعزيز دورها في الدفاع الاقتصادي. كما سيتم في هذا البحث دراسة عوامل الدفاع الاقتصادي مع التركيز على السكان في البيئتين الوطنية والدولية في إطار التخطيط الإقليمي، ساعين للإجابة عن السؤال: ما هي وظائف التخطيط الإقليمي في الدفاع الاقتصادي مع التركيز على السكان؟

الإطار النظري (الدراسات السابقة)

حددت الوثيقة الوطنية للتخطيط الإقليمي (المعتمدة من المجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي بتاريخ ٢٠٢١/٣/١) التوجه الرئيسي والطويل المدى للتنمية المكانية للبلاد، مع مراعاة القدرات والفرص والقيود في مواجهة التحديات، كاستراتيجية إقليمية لتحقيق أهداف التنمية المكانية المنشودة. وقد اعتبرت الوثيقة أن الاقتصاد المتنوع، المعتمد على الذات، المنفتح على الخارج، وخلق القيمة المستند إلى رأس المال البشري والتكنولوجيا المبتكرة والتخصصات والمزايا الإقليمية، من الأهداف المهمة لتحقيق رؤية التنمية المكانية للبلاد. كما أشارت إلى تعزيز حيوية وصحة ومهارات وتحفيز رأس المال البشري والحفاظ على شباب السكان، كاستراتيجيات وسياسات إقليمية.

وفي مراجعة ودراسة البحوث السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، تم تحديد النقاط التالية:

توصل حجة الله ناصر بور (٢٠١٦) في رسالته المعنونة "تقديم نموذج استراتيجي للتخطيط الإقليمي استناداً إلى خطاب الإمام الخميني والقيادة والدستور وتجارب الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاستفادة من التجارب البشرية الناجحة"، إلى نتائج من بينها تحقيق الأمن المستدام في عملية تنفيذ التخطيط الإقليمي، بالاعتماد على الوثائق العليا للنظام ومراعاة مبادئ وعناصر العقيدة والسياسات العامة للنظام، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات وثيقة الرؤية العشرينية، مما أثمر عن نتاج يتسم بالعدالة المكانية، والتنمية المستدامة، والقوة الداخلية للنظام، وتنظيم الفضاء، وتحقيق الثقة في إمكانية بلوغ الأهداف لدى عامة الناس، وإيجاد وتطوير القدرة على التحمل والأمن المكاني كهدف مثالي للتخطيط الإقليمي.

وتوصل غلام رضا جلالي (٢٠١٠) في رسالته المعنونة "تصميم نموذج للتخطيط الإقليمي في منطقة الشمال الغربي مع تطبيق مبادئ الدفاع السلبي للوصول إلى التنمية الوطنية"، إلى نتائج منها: فعالية الدفاع السلبي في رسم نموذج التخطيط الإقليمي للوصول إلى تنمية آمنة ومستدامة في البلاد، وتأثير العوامل الجغرافية في رسم نموذج التخطيط الإقليمي، وفعالية المتغيرات المكانية وغير المكانية، وتأثير التهديدات الخارجية للدفاع السلبي، وفعالية العوامل الجيوسياسية للدفاع السلبي في رسم نموذج التخطيط الإقليمي للوصول إلى تنمية آمنة ومستدامة في البلاد.

وتوصلت الدراسة الجماعية لطلاب الدورة الأولى للسياسة الدفاعية والفكر العسكري في كلية الدفاع الوطني (٢٠١٠) بعنوان: "صياغة الاستراتيجيات الدفاعية–الأمنية للتخطيط الإقليمي لسواحل مكران"، إلى نتائج منها: الوضع الدفاعي–الأمني المثالي للتخطيط الإقليمي للسواحل الإيرانية في بحر مكران المتأثر بوثيقة رؤية تنمية البلاد المبنية على ٨ مبادئ، وتحديد ١٦ نقطة قوة و٨ نقاط ضعف في المناطق الساحلية للبلاد في بحر مكران.

وتوصلت فريبا زماني (٢٠٠٩) في مقالها المعنون "أهمية علم السكان في تخطيط التنمية الإقليمية (مع التركيز على دراسة الهجرات بين المحافظات)"، إلى نتائج منها: التوزيع العشوائي للفرص والإمكانات والموارد في المناطق وتفاقم عدم التوازن في التنمية على المستوى الإقليمي وفي التنمية المستدامة، بسبب عدم الاهتمام بوثيقة التخطيط الإقليمي والتخطيط المكاني على أساس التخطيط الإقليمي أو تقسيم العمل الإقليمي بين المناطق، وما يترتب على ذلك من إهمال للإمكانات والفرص والقدرات، مما يؤدي إلى قيود وعقبات في الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية دون مراعاة الاحتياجات الإقليمية.

توصل صابر رهبري وزهراء خدائي في مقالهما (٢٠٢٠) بعنوان: "العوائق والتحديات الإقليمية في إيران"، إلى نتائج مفادها أن التخطيط الإقليمي يُعدّ أساساً للخطط وبرامج التنمية الشاملة، وحلقة وصل بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والمكاني أو مجموعها في إطار التخطيط الشامل على المستويين الوطني والإقليمي. وقد كانت معالجة عدم التوازن واستثمار القدرات الإقليمية، أو بعبارة أخرى تحقيق التنمية المكانية، من أهم شواغل نظام التخطيط في البلاد. وعليه، يمكن اعتبار التخطيط الإقليمي تنظيماً مثالياً للفضاء نحو تحقيق أهداف واستراتيجيات التنمية الوطنية المتوازنة.

وإلى جانب دراسة البحوث المحلية، فإن دراسة بعض البحوث الأجنبية ستكون مؤثرةً في تحليل المفاهيم والموضوعات المطروحة.

فقد توصل مارتن ماكغواير (١٩٩٥) في بحثه المعنون "الأمن الدولي والاقتصاد الدفاعي"، إلى أن الاقتصاد الدفاعي هو نتاج ترتيب متعدد الأبعاد للمباحث التي ينبغي لكل دولة مراعاتها عند الإعداد لأمنها القومي، وأنه ينبغي مراعاة مباحث الاقتصاد الدفاعي عند إعداد الوثيقة الدفاعية للدولة. ورغم ارتباط الدراسات السابقة بالبحث الحالي وتشابهها في موضوع التخطيط الإقليمي والدفاع الاقتصادي، إلا أنها لم تدرس متغيرات هذا الموضوع، ولم تتطرق أي منها إلى تحديد عوامل الدفاع الاقتصادي مع التركيز على السكان. ويتميز البحث الحالي بتحديد عوامل الدفاع الاقتصادي مع التركيز على السكان، وتناول النموذج الاستراتيجي على المستوى الكلي فيما يتعلق بالتخطيط الدفاعي الإقليمي للجمهورية الإسلامية الإيرانية في مواجهة التهديدات الاقتصادية. وتكمن جدة البحث في: إقامة الصلة بين التخطيط الإقليمي والدفاع الاقتصادي، وتحديد عوامل الدفاع الاقتصادي مع التركيز على السكان.

المفاهيم الأساسية

التخطيط: عُرِّف في قاموس لاروس بأنه: أفضل نمط للتوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية مع مراعاة الموارد الطبيعية والبشرية.

التخطيط الإقليمي: يركز برنامج التخطيط الإقليمي بشكل خاص على المنظور المكاني (المكاني، الجغرافي) في تخطيط التنمية الوطنية. ويشمل التخطيط الإقليمي توزيع وتقسيم السكان والأنشطة العمرانية، وتنفيذ برامج الرفاه للفرد والمجتمع، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والقوى البشرية للحفاظ على العناصر الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها في نطاق الإقليم (منظمة التخطيط والميزانية، ١٩٨٤م: ج١، ٣-٧).

وهو التقييم المنهجي للعوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، بهدف إيجاد سبل لتشجيع ومساعدة مجتمع المستفيدين في اختيار خيارات مناسبة لزيادة واستدامة القدرة الإقليمية لتلبية احتياجات المجتمع. وبعبارة أخرى، هو التوزيع المتوازن والمنسق جغرافياً لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في نطاق الإقليم، وفقاً للقدرات والموارد الطبيعية والبشرية (صرافي، ٢٠٠٠م: ٩٤).

كما عُرِّف التخطيط الإقليمي بأنه إيجاد توازن بين ثلاثة عناصر: الإنسان والفضاء والنشاط، حيث يرتبط بالإنسان مفهوم "الإدارة"، وبالفضاء مفهوم "المناخ"، وبالنشاط مفهوم "البرنامج والتخطيط". أي أن مفهوم التخطيط هو مزيج من ثلاثة علوم: الإدارة والاقتصاد والجغرافيا وعلم الاجتماع (وحيدي، ١٩٩٤م: ٧٦).

الدفاع الشامل: هو إعداد وتوظيف جميع الموارد البشرية والإمكانات المادية والمعنوية، للوقاية من ومواجهة أي نوع من التهديدات والاعتداءات من قبل الأعداء الخارجيين والداخليين (شمس دولت آبادي وآخرون، ٢٠١٨م: ٧٨).

الدفاع الاقتصادي: يشمل الدفاع الاقتصادي بناء أساس متين للصمود في وجه الصدمات الخارجية. ويتضمن هذا الدفاع إعداد خطط لمواجهة الطوارئ، وتخزين الموارد لدعم الاقتصاد خلال الأزمات (دُرّي نوكوراني، ٢٠٠٨م: ٢٥).

والدفاع الاقتصادي يعني إعداد وتوظيف جميع الموارد البشرية والإمكانات المادية والاقتصادية والمعنوية والحلول المناسبة، للوقاية من ومواجهة أي نوع من التهديدات الاقتصادية من قِبَل الأعداء الخارجيين، وكذلك تحقيق العزة والقوة في المجال السياسي (فرزندي، ٢٠٢١م، https//sndu.ac.ir/maktab/fa/news/3926)

وقد أكد القرآن الكريم على ذلك في قوله تعالى: "وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ" (الأنفال: ٦٠). وعلى هذا الأساس، يجب إعداد وتهيئة كل قوة ممكنة للردع ومواجهة هجمات الأعداء لضمان الأمن. ولا شك أن القوة والقدرة الاقتصادية، هي أحد أبرز مصاديق وأقسام هذه القوة الشاملة.

السكان: يُطلق مصطلح السكان على جميع الأفراد الذين يعيشون بشكل مستمر في وحدة جغرافية معينة (دولة، محافظة، مدينة أو قرية) في شكل أسر وعائلات (تقوي، ٢٠٠٩م: ٣).

ويتم تحديث عدد سكان أي دولة وفقاً للإحصاءات الرسمية في أي وقت، ويمكن اعتباره أحد العوامل المهمة في التنمية والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وعليه، فإن تحليل السكان يشمل دراسة المجتمعات وسكان كل منطقة، لفهم وتحليل التحديات والفرص التي يمكن على أساسها وضع التخطيط المناسب لتنمية وتقدم المجتمعات.

والسكان على المستوى الوطني هم: "جميع الأفراد الذين يحملون جنسية دولة ما من الناحية الإقليمية". ويُعدّ تحرك وانتقال السكان لتحسين ظروف المعيشة، وتأثير هذه التنقلات على البنية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية للمناطق المصدِّرة والمستقبِلة للمهاجرين، من العوامل الرئيسية للتغير السكاني، وأهم عامل خارجي يؤثر في تغيير حجم وتركيبة السكان.

ومصطلح "الديموغرافيا" أي "علم السكان"، هو دراسة حجم وتركيب وبنية ونمو وتطور المجتمعات البشرية. وبعبارة أخرى، يمكن تعريف علم السكان بأنه دراسة بنية وحركة المجتمعات البشرية والعلاقات المتبادلة بين الظواهر السكانية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والحيوية. وفي الواقع، يدرس علم السكان المجتمع البشري من منظورين كمي وكيفي.

الإطار النظري:

استناداً إلى التعريفات والمفاهيم المختلفة للتنمية، قُدِّمت تفسيرات متنوعة للتخطيط في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية. وكما يتضح من تعريف "جان بول لاكاز": فإن المقصود بالتخطيط الإقليمي، هو الوصول إلى أفضل توزيع ممكن للسكان، من خلال أفضل شكل لتوزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في نطاق الإقليم. ويكتسب متغير

السـكان أهميةً كعامل مؤثر في التنمية الوطنية والقوة الدفاعية للبلاد من بُعدين كمي وكيفي، ويتم تقييم العامل الاقتصـادي في البيئتين الوطنية وعبر الوطنية.

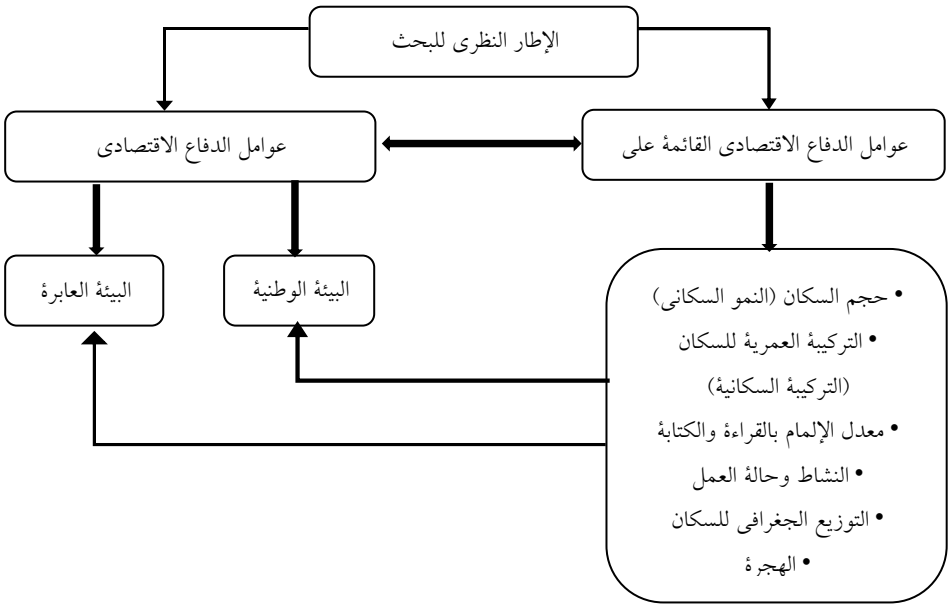

الشكل ١: الإطار النظري للبحث

علم البيئة السكانية

١-العدد أو الحجم السكاني (النمو السكاني)

يمكن أن يكون لعدد سـكان الدولة تأثير كبير في قوتها. ورغم أنه لا يمكن اعتبار الدول كثيفة السـكان بشـكل قطعي من الدول القوية، إلا أن الكثافة السكانية تلعب دوراً مهماً في قوة الدولة في مختلف المجالات، بما فيها الأنشطة الاقتصادية. فالكثافة السـكانية تجلب الثقة بالنفس داخلياً والهيبة والاحترام خارجياً (روشـندل، ١٩٩٥م: ٧١). ووفقاً لنظرية "كرنوكوبيا"، فإن زيادة السكان تؤدي إلى تنمية موارد المجتمع، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الموارد للفرد. وتنشأ هذه التنمية من احتمال أن الكثافة السـكانية تؤدي في الأسـاس إلى زيادة التخصـص، وتقسـيم العمل بشـكل أكثر فعالية وتقدماً، وتوسيع الفائض الاقتصادي (Braden and Shely. 2004.P.102)

٢- التركيبة العمرية للسكان (التركيب السكاني)

إن أحد أساليب تقييم درجة تطور الدول، هو دراسة تركيبتها السكانية من حيث العمر والجنس. وعادةً ما تُدرس التركيبة العمرية للسكان في ثلاث فئات: السكان دون ١٥ عاماً، والسكان بين ١٥ و٦٤ عاماً، والسكان من ٦٥ عاماً فما فوق. ولا شك أن متوسط الفئة العمرية بين ١٥ و٦٤ عاماً، يحقّق أفضل كفاءة للدولة. فجزء مهم من الأنشطة الاقتصادية للدولة يتم تنفيذه من قِبَل هذه الفئة العمرية، وأي دولة تمتلك أكبر عدد من الأفراد في هذه الشريحة العمرية، ستكون حتماً أكثر نجاحاً، وبعبارة أخرى، فإن وجود أكبر عدد من الأفراد في الفئات العمرية من ١٥ إلى ٦٤ عاماً، يقدّم نتائج إيجابية جداً في إنتاج القوة الوطنية للدولة (حافظ نيا، ٢٠٠٦م: ٥٥).

٣- معدل التعليم

كلما تمتع الأفراد بمهارات وتخصصات أكثر، سعوا إلى تحقيق أهداف أسمى وأصبحوا مصادر قوة للدولة. فوجود هؤلاء الخبراء والأكفاء في المجال الاقتصادي، سيساهم مساهمة كبيرة في نمو وتقدم البلاد.

٤- حالة النشاط والتوظيف

يؤدي التوظيف في القطاعات الاقتصادية الكبرى مثل: الزراعة والصناعة والخدمات إلى تقدم وتنمية اقتصاد البلاد.

٥- التوزيع الجغرافي للسكان

يعتقد كثير من الخبراء أن تركز السكان في المناطق الداخلية للدولة أكثر من المناطق الحدودية يُعدّ توزيعاً مثالياً، وأن مثل هذا النمط يخلق شعوراً اجتماعياً مشتركاً بين أفراد الدولة، ويقلّل الاتصال مع سكان الدول الأجنبية إلى الحد الأدنى. وفي الواقع، إذا كان السكان متركزين في مكان واحد، يكون توحيدهم أسهل، وإذا كانوا منتشرين في منطقة واسعة، يكونون أكثر عرضةً للنزعة الإقليمية، ولكن نادراً ما يمكن إيجاد القضية بهذه البساطة (درايسدل، ١٩٩٥م: ٨٧).

٦- الهجرة

يمكن للهجرة كظاهرة محدثة للتغيير، أن تسبب توترات على المستويين الوطني والدولي. كما يحدث عندما يُعتبر المهاجرون كمجموعات سكانية محرومة من التوظيف والمزايا (موير، ٢٠٠٠م: ٨٧). وخلال القرون الخمسة الماضية، لعبت الهجرات الجماعية دوراً رئيسياً في الاستعمار والتصنيع وظهور الحكومات الوطنية وتطور السوق العالمي الرأسمالي. وفي الحقيقة، تؤثر الهجرة من هذا المنظور في القوة الوطنية للدولة، لأنها تُحدث تغييرات في الأوضاع الاقتصادية، وتؤثر على السلوكيات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المناطق المصدِّرة والمستقبِلة للمهاجرين. وغالباً ما تنتج الهجرة عن عدم وجود توازنات إقليمية على المستويات المحلية (جوان، ٢٠٠٦م: ١٢).

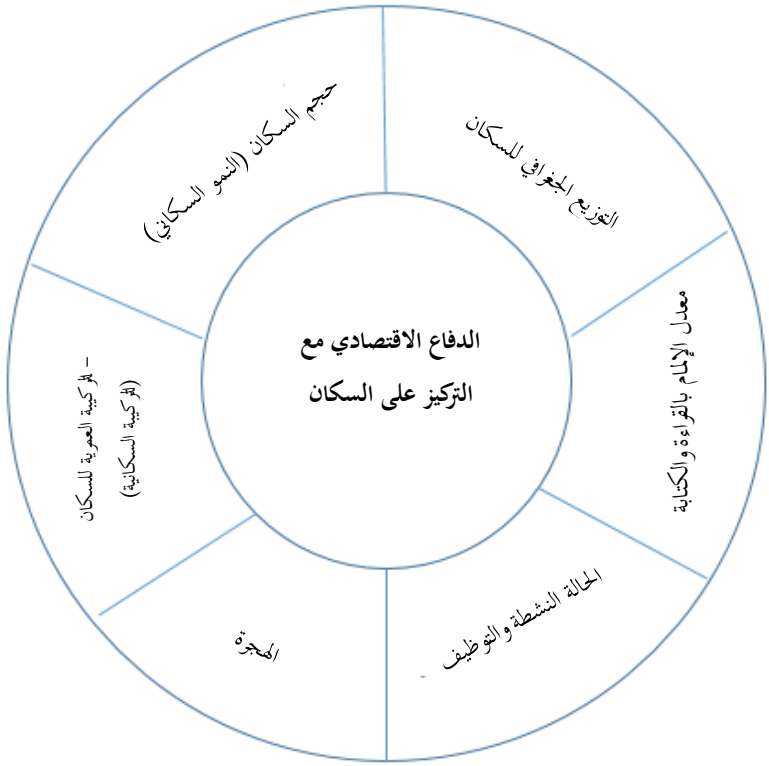

الشكل ٢: عوامل الدفاع الاقتصادي مع التركيز على العامل السكاني

منهجية البحث

يندرج هذا البحث ضمن الدراسات التطبيقية التنموية، وهو من حيث طبيعته وصفي استكشافي، معتمداً على المناهج المكتبية والميدانية، ودراسة الوثائق والمستندات، والمقابلات المتخصصة مع الخبراء في مجال التخطيط الإقليمي والاقتصاد. يتبع البحث منهجاً تحليلياً نوعياً، حيث تم استخلاص مؤشرات كل عنصر من خلال دراسة الوثائق والمقالات، وكذلك استطلاع آراء الخبراء والمختصين عبر مقابلات شبه منظمة. وقد خضعت جميع الأسئلة الرئيسية والفرعية للتحليل والتفسير، وتم إثراء النتائج وتكثيفها في مجموعات بؤرية.

ونظراً للطبيعة التخصصية للبحث ومحدودية عدد الخبراء والمختصين في مجال التخطيط الإقليمي والاقتصادي والسكاني في القوات المسلحة والمؤسسات الحكومية والمراكز الأكاديمية، فقد تم تحديد مجتمع الخبراء للمقابلات وفق المعايير الآتية:

- **خبرة في المناصب الاستراتيجية والمستويات العليا**
- **حاصلون على شهادة الماجستير فما فوق، مع خبرة بحثية وتعليمية تتجاوز العشر سنوات**
- **إنجاز دراسات في مجال التخطيط الإقليمي والدفاع الشامل**
- **معرفة وافية بالقضايا الاستراتيجية المتعلقة بالحرب والتهديدات**

تحليل البيانات ونتائج البحث

لتحديد العوامل المؤثرة في وظائف التخطيط الإقليمي في الدفاع الاقتصادي مع التركيز على العامل السكاني، تم اختيار عينة من الخبراء في مجال التخطيط الإقليمي والاقتصاد، وجمع آرائهم حول محاور البحث، ثم إخضاعها للتحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي.

وبعد استخلاص العوامل من الدراسات المكتبية والمقابلات مع الخبراء، تم تحديد ستة عوامل رئيسية للدفاع الاقتصادي المرتكز على السكان، و ٢١ عاملاً في البيئة المحلية، و٢٦ عاملاً في البيئة الدولية، بمجموع ٤٧ عاملاً. وقد تم تحديد أهمية كل عامل بناءً على تكرار ذكره من قبل المشاركين في المقابلات.

وتتمثل عوامل الدفاع الاقتصادي المرتكزة على السكان، مرتّبةً حسب الأهمية، في: الحجم السكاني (النمو السكاني)، والتركيبة العمرية للسكان، والتوزيع الجغرافي للسكان، وحالة النشاط والتوظيف، ومعدل التعليم، والهجرة.

أما العوامل الاقتصادية المستخلصة من الدراسات المكتبية والمقابلات مع الخبراء في البيئة المحلية، فتتمثل حسب الأهمية والأولوية في: الناتج المحلي الإجمالي، الناتج القومي الإجمالي، معدل التضخم في البلاد، معدل البطالة، الدخل القومي، مؤشر أسعار السلع والخدمات، حجم الإنتاج الصناعي، نسبة السكان تحت خط الفقر، تطبيق الاقتصاد المقاوم، وضع الميزان التجاري، حجم الدين الحكومي للقطاع الإنتاجي، حجم الواردات والصادرات، حجم الاستثمار الأجنبي، وضع الحساب الجاري، الميزان التجاري، ضريبة الدخل، الرسوم الجمركية، النفقات والمصروفات العامة، الموازنة الحكومية، سعر الفائدة، قيمة العملة.

وفيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية في البيئة الدولية، فقد تم ترتيبها حسب الأهمية والأولوية كما يلي: حجم التجارة الخارجية، حجم الاستثمارات الإقليمية والدولية، توازن التجارة العالمية، معدل النمو الاقتصادي العالمي، حجم الاستثمار الأجنبي، عدد المناطق التجارية الحرة والأسواق الحدودية، وضع حقوق العبور (الترانزيت)، تكلفة المعيشة في البلدان الأخرى، معدل التضخم العالمي، ميزان المدفوعات العالمي، إمكانية الوصول للطاقة عالمياً، مستوى التعليم العالمي، جودة الحياة عالمياً، أوضاع أسواق الأسهم العالمية، كمية وجودة المنتجات الاستهلاكية، تغيرات أسعار السلع عالمياً، مؤشر أسعار المستهلك في البلدان الأخرى، مؤشر أسعار المنتجين في البلدان الأخرى، المؤشر العالمي لبدء الإسكان، معدل الفائدة

العالمي، مؤشـر قوة العملة، حجم النشـاط الإنتاجي العالمي، مسـتويات الدخول والأجور إقليمياً ودولياً، مؤشـر البؤس العالمي، وضع الميزان التجاري العالمي.

اسـتناداً إلى التحليلات المنجَزة وآراء الخبراء، يمكن تفسـير العوامل المؤثرة على البُعد الدفاعي الاقتصـادي المرتكز على السكان على النحو التالي:

١- يبلغ مسـتوى تأثير عامل "العدد أو الحجم السـكاني (النمو السـكاني)" كعامل في الدفاع الاقتصـادي المرتكز على السكان، نسبة ٩٨ بالمئة.

٢- يصـل مستوى تأثير العامل الهيكلي للفئات العمرية للسـكان (التركيبة السـكانية) كعامل في الدفاع الاقتصـادي المرتكز على السكان، إلى نسبة ٩٢ بالمئة.

٣- يبلغ مسـتوى تأثير عامل التوزيع الجغرافي للسـكان كعامل في الدفاع الاقتصـادي المرتكز على السـكان، نسـبة ٨٦ بالمئة.

٤- يصل مستوى تأثير عامل حالة النشاط والتوظيف كعامل في الدفاع الاقتصادي المرتكز على السكان، إلى نسبة ٨٢ بالمئة.

٥- يبلغ مستوى تأثير عامل معدل محو الأمية كعامل في الدفاع الاقتصادي المرتكز على السكان، نسبة ٦٤ بالمئة.

٦- يصل مستوى تأثير عامل الهجرة كعامل في الدفاع الاقتصادي المرتكز على السكان، إلى نسبة ٦٢ بالمئة.

وبناءً على التحليلات المُنجَزة وآراء الخبراء، يمكن تفسير العوامل المؤثرة على البُعد الاقتصادي كما يلي:

١- يُعدّ عامل "الناتج المحلي الإجمالي (GDP)" مؤشـراً على سـلامة اقتصـاد البلد، ويبلغ مسـتوى تأثيره ٨٦ بالمئة على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

٢- يُعبّر عامل "الناتج القومي الإجمالي (GNP)" عن القيمة الإجمالية للسلع المُنتَجة والخدمات النهائية التي ينتجها النظام الاقتصـادي حول العالم في سـنة معينة، ويبلغ مسـتوى تأثيره ٨٨ بالمئة على الدفاع الاقتصـادي في البيئة الوطنية.

٣- يؤثر عامل "معدل التضـخم في البلد" على النمو الاقتصـادي، ويبلغ مسـتوى تأثيره ٩٤ بالمئة على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

٤- يُشـير عامل "معدل البطالة" إلى قدرة (أو عدم قدرة) الأفراد على إيجاد عمل ومسـتوى المشـاركة في الإنتاج الكلي للاقتصاد، ويبلغ مستوى تأثيره ٨٤ بالمئة على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

٥- يُعَدّ عامل "مسـتوى الدخل القومي" من أهم العوامل المؤثرة في اقتصـاد البلد، ويبلغ مسـتوى تأثيره ٩٦ بالمئة على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

٦- يُظهر عامل "مؤشـر أسـعار السـلع والخدمات" التغيير في كمية السـلع والخدمات المُنتَجة من قِبَل القطاعات الاقتصادية المعنية، ويبلغ مستوى تأثيره ٩٢٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

٧- يُعَدّ عامل "مستوى الإنتاج الصناعي" أهم أداة لقياس معدل التضخم في أسعار اقتصاد البلد، ويبلغ مستوى تأثيره ٩٤٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

٨- يُشير عامل "نسبة السكان تحت خط الفقر" إلى حجم السكان الفقراء في البلد، ويبلغ مستوى تأثيره ٩٦٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

٩- يمكن لعامل "تطبيق الاقتصاد المقاوم" أن يكون محدِّداً لنمو البلد وازدهاره، ويبلغ مستوى تأثيره ١٠٠٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

١٠- يُعَدّ عامل "وضع الميزان التجاري" أحد المؤشرات التي تُبيّن نسبة الصادرات إلى الواردات، ويبلغ مستوى تأثيره ٩٢٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

١١- يُظهر عامل "حجم ديون الحكومة للقطاع الإنتاجي" ضعف الحكومة في دعم المنتجين، ويبلغ مستوى تأثيره ٨٢٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

١٢- يؤثر عامل "حجم الواردات والصادرات" في تعزيز النمو الاقتصادي، ويبلغ مستوى تأثيره ٩٦٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

١٣- يؤدي عامل "حجم الاستثمار الأجنبي" إلى زيادة التفاعلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، ويبلغ مستوى تأثيره ٩٢٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

١٤- يُعَدّ عامل "وضع الحساب الجاري" من العوامل المؤثرة في الاقتصاد، ويبلغ مستوى تأثيره ٨٨٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

١٥- يؤثر عامل "مستوى التوازن التجاري" في تحقيق التوازن التجاري، ويبلغ مستوى تأثيره ٨٦٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

١٦- يؤدي عامل "مستوى ضريبة الدخل" إلى زيادة دخل البلد وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية، ويبلغ مستوى تأثيره ٩٦٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

١٧- يُعَدّ عامل "مستوى ضريبة الواردات" من العوامل المهمة في البُعد الاقتصادي، ويبلغ مستوى تأثيره ٩٤٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

١٨- يُعَدّ عامل "مستوى النفقات والمصروفات العامة" من العوامل المهمة في البُعد الاقتصادي، ويبلغ مستوى تأثيره ٨٦٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

١٩- يُحدد عامل "حجم الميزانية الحكومية" مستوى تخصيص الميزانية في مختلف قطاعات البلد، ويبلغ مستوى تأثيره ٩٨٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

٢٠- يُعَدّ عامل "معدل الفائدة" من العوامل المهمة في البُعد الاقتصادي، ويبلغ مستوى تأثيره ٨٦٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

٢١- يُعَدّ عامل "وضع قيمة العملة" مؤثراً في تبادل السلع والخدمات في الاقتصاد، ويبلغ مستوى تأثيره ٩٤٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الوطنية.

٢٢- يعكس عامل "حجم التجارة الخارجية" مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ مستوى تأثيره ٧٨٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٢٣- يؤدي عامل "حجم الاستثمار الإقليمي والدولي" إلى النمو الاقتصادي، ويبلغ مستوى تأثيره ٧٤٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٢٤- يقيس عامل "وضع توازن التجارة العالمية" الفرق بين الواردات والصادرات لفترة زمنية محددة، ويبلغ مستوى تأثيره ٧٤٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٢٥- يمكن لعامل "معدل النمو الاقتصادي العالمي" أن يؤدي إلى زيادة رفاهية المواطنين، ويبلغ مستوى تأثيره ٨٤٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٢٦- يُعَدّ عامل "مؤشر حجم الاستثمار الأجنبي" من العوامل الدالة على مستوى تفاعلات البلد مع الدول الأخرى، ويبلغ مستوى تأثيره ٨٢٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٢٧- يؤدي عامل "عدد المناطق التجارية الحرة والأسواق الحدودية" إلى التنمية الاقتصادية للمناطق المحرومة، ويبلغ مستوى تأثيره ٨٠٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٢٨- يبلغ مستوى تأثير عامل "وضع حقوق العبور (الترانزيت)"، ٧٨٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٢٩- يؤدي عامل "مستوى تكلفة المعيشة في البلدان الأخرى" إلى زيادة دخل الدولة، ويبلغ مستوى تأثيره ٧٦٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٣٠- يُشير عامل "المعدل العالمي للتضخم" إلى التغير في معدلات التضخم في مختلف دول ومناطق العالم، ويبلغ مستوى تأثيره ٧٨٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٣١- يُظهر عامل "المستوى العالمي لميزان المدفوعات" ميزان مدفوعات بلد ما مع البلدان الأخرى، ويبلغ مستوى تأثيره ٧٠٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٣٢- يبلغ مستوى تأثير عامل "المستوى العالمي للوصول إلى الطاقة"، ٧٨٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٣٣- يُستخدم عامل "المستوى العالمي للتعليم" كأداة لدراسة وضع الوصول إلى الطاقة في البلدان وتحديد نقاط ضعفها وقوتها، ويبلغ مستوى تأثيره ٨٢٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٣٤- يبلغ مستوى تأثير عامل "المستوى العالمي لجودة الحياة"، ٨٤٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٣٥- تم إعداد عامل "وضع أسواق الأسهم العالمية" لتقييم وضع التعليم في جميع أنحاء العالم، ويبلغ مستوى تأثيره ٨٤٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٣٦- يُظهر عامل "كمية ونوعية المنتجات الاستهلاكية" نمط طلب المواطنين، ويبلغ مستوى تأثيره ٧٨٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٣٧- يُعَدّ عامل "تغيرات أسعار السلع على المستوى العالمي" من العوامل الاقتصادية المهمة، ويبلغ مستوى تأثيره ٧٦٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٣٨- يؤدي عامل "مؤشر أسعار المستهلك في البلدان الأخرى" دوراً بالغ الأهمية في السياسات النقدية والمالية، ويبلغ مستوى تأثيره ٨٤٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٣٩- يُعَدّ عامل "مؤشر تكلفة المستهلك في البلدان الأخرى" من المؤشرات العشوائية المصنفة، ويبلغ مستوى تأثيره ٨٢٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٤٠- يقيس عامل "مؤشر أسعار المنتِج في البلدان الأخرى" الأسعار النهائية للسلع الوسيطة والخام، ويبلغ مستوى تأثيره ٨٤٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٤١- يُستخدم عامل "المؤشر العالمي لبدء الإسكان" لتقدير عدد الوحدات السكنية التي بدأت عمليات البناء فيها خلال شهر، ويبلغ مستوى تأثيره ٩٢٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٤٢- عندما يرتفع عامل "المعدل العالمي لسعر الفائدة"، يفقد المقترضون رغبتهم في الاقتراض، ويبلغ مستوى تأثيره ٨٨٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٤٣- يؤدي عامل "مؤشر قوة العملة" إلى تمكين البلدان من بيع منتجاتها بأسعار أقل وتصدير منتجاتها إلى الخارج بأسعار أعلى، ويبلغ مستوى تأثيره ٩٦٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٤٤- يُشير عامل "مستوى الأنشطة الإنتاجية العالمية" إلى سلامة اقتصاد المجتمع عندما يزداد الطلب على طلبيات السلع المعمرة، ويبلغ مستوى تأثيره ٩٤٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٤٥- يؤدي عامل "مستوى الدخل والأجور الإقليمية والدولية" إلى زيادة الدخل في البلد، ويبلغ مستوى تأثيره ٨٢٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

- يؤثر عامل "مؤشر البؤس العالمي" تأثيراً مباشراً في معدل نمو السكان وكذلك في التخطيط الإقليمي، ويبلغ مستوى تأثيره ٩٠٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

٤٧- يُمثل عامل "وضع الميزان التجاري العالمي" الفرق بين قيمة صادرات وواردات بلد ما خلال فترة زمنية معينة، ويبلغ مستوى تأثيره ٩٤٪ على الدفاع الاقتصادي في البيئة الدولية.

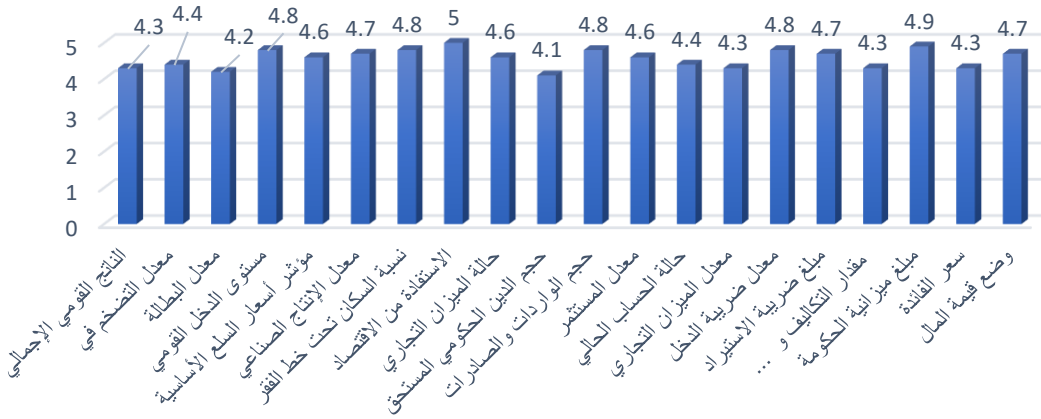

لرسم البياني ١ : معامل أهمية العوامل الاقتصادية في البيئة الوطنية

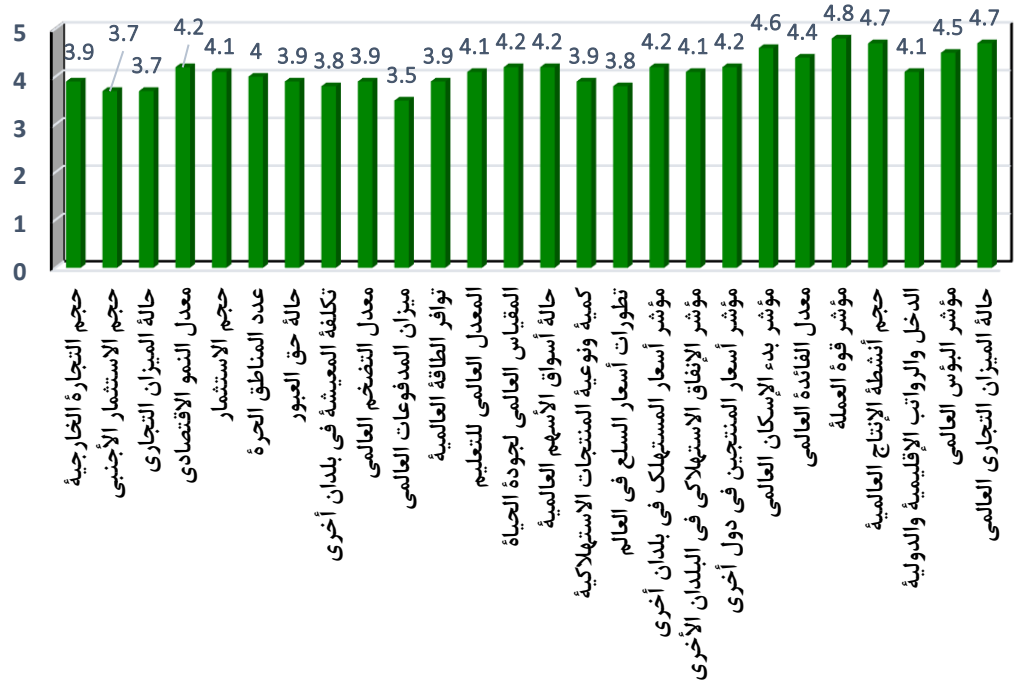

الرسم البياني ٢ : معامل أهمية عوامل البعد الاقتصادي في البيئة العابرة للحدود الوطنية

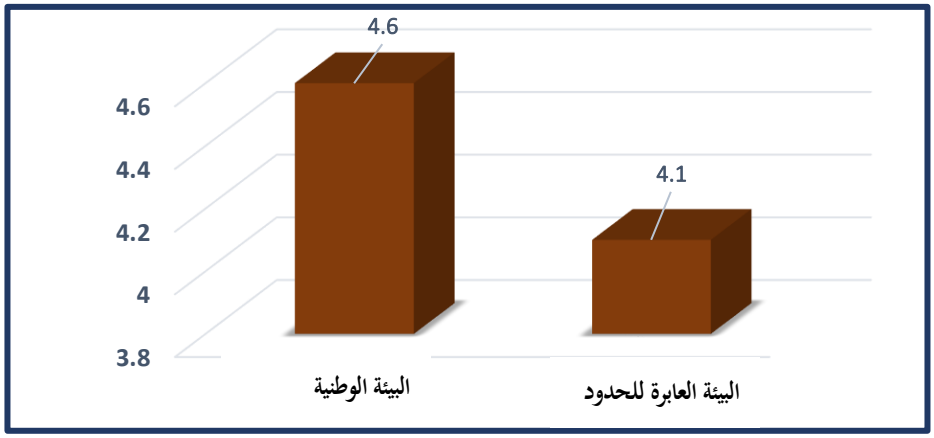

الاستنتاجات والتوصيات

أ– الاستنتاجات:

نظراً لاتساع أبعاد ومكونات الدفاع الاقتصادي، فقد ركّز هذا البحث على تحديد عوامل الدفاع الاقتصادي في البيئتين الوطنية والدولية.

١– يُعَدّ عامل السكان، الركن الأهم في الدفاع الاقتصادي.

٢– يهدف التخطيط الإقليمي إلى إيجاد علاقة منطقية بين توزيع السكان وتنفيذ الأنشطة في أرجاء البلاد، مع مراعاة الخصائص المكانية لمناطق البلد.

٣– يقدّم التخطيط الإقليمي، من خلال دراسة وتحليل الخصائص والسمات العامة للفضاء المجتمعي واكتشاف القدرات في المناطق المختلفة، حلولاً لإيجاد توزيع مناسب لنماذج التنمية، وإقامة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والدفاعية المطلوبة في المجتمع.

٤– من خلال تداخل أدبيات البحث والمقابلات التي أُجريت، تم تحديد ٤٧ عاملاً للدفاع الاقتصادي من وجهة نظر خبراء هذا البحث، موزَّعةً بين ٢١ عاملاً في البيئة الوطنية و٢٦ عاملاً في البيئة الدولية.

ب– التوصيات:

١– تشكيل لجنة خاصة في مجلس الأمن القومي بالتعاون مع نيابات الاستخبارات ومقر الاقتصاد المقاوم في هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة ومنظمة الدفاع المدني السلبي وسائر القطاعات العسكرية والمدنية في البلاد عند الضرورة، مع وضع آلية مناسبة لرسم السياسات والتوجيه الاستراتيجي والتنسيق وتقسيم العمل في هذه اللجنة لتنفيذ المقترحات التالية.

٢- قيام منظمة الدفاع المدني السلبي، بصفتها المسؤولة عن الدفاع المدني، بالاستفادة من نتائج هذا البحث لتضمين العناصر المحددة في الدفاع المدني للبلاد.

٣- قيام وزارة الصناعة والمناجم والتجارة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بالاستفادة من نتائج هذا البحث فيما يتعلق بالمؤشرات المؤثرة في الدفاع الاقتصادي، لتنفيذ الاقتصاد المقاوم والاقتصاد المعرفي الذاتي في مختلف قطاعات البلاد.

المصادر

أ. المصادر الفارسية

1. Braden, Kathleen and Ferd, Shelley (2004). ***Comprehensive Geopolitics***, translated by Alireza Farshchi and Hamid Reza Rahnama, Tehran: Higher Military University Publications.
2. Bakhtiari, Iraj (2016). "***The Impact of Economic Defense Components on Comprehensive Defense with Emphasis on the Guidelines (Strategies) of the Supreme Leader's Declarations***" Defensive Strategy Journal, 14th year, No. 54.
3. Taghavi, Nematollah (2021). ***Sociology and Social Sciences***, Aydin Publications.
4. Jalali, Gholamreza (2010). "***Designing a Spatial Planning Model for the Northwest Region with the Application of Non-Military Defense Principles for National Development***", National Defense University, Security Faculty.
5. Javan, Jafar (2006). ***Population Geography of Iran***, Mashhad: Jihad University.
6. Hafeznia, M.R. (2006). ***Principles and Concepts of Geopolitics***, Mashhad: Papli Publications.
7. Drysdale, A. and Blake, J.H. (1995). Political Geography of the Middle East and North Africa, translated by Doreh.
8. Dehnoorgorani, Hossein et al. (2019). "***Designing Economic Defense Strategies Derived from the Guidelines and Declarations of the Supreme Leader***", Strategic Defense Journal, 17th year, No. 76, Summer 2019.
9. Roshendel, J. (1999). ***National Security and the International System***, Tehran: Samt Publications.
10. Rahbari, Saber and Khodai, Zahra (2020). "***Obstacles and Challenges of Iran's Territorial Defense***", presented at the First International Conference on Architecture, Construction, Environment, and Agriculture.
11. Zamani, Fariba (2009). "***The Importance of Demography in Spatial Planning (with Emphasis on Provincial Migration Studies)*** ", Population Journal, No. 69/70.

12. Group Research Thesis of First Defense Policy and Military Thought Students (2010). "***Developing Defensive-Security Strategies for Spatial Planning of the Makran Coasts***", National Defense Faculty.
13. Organization of Planning and Budget (1984). Basic Spatial Planning Studies of Islamic Iran, Tehran: Regional Planning Office, two volumes (four parts).
14. Organization of Planning and Budget, National Spatial Planning Document 2025-2021, approved by the Supreme Council of Spatial Planning on 11/12/2020.
15. Shams Dolatabadi, Seyed Mahmoud and Edrisian, Mohammad (2018). "Developing Comprehensive Defense Strategies in the Cultural Domain," Strategic Defense Studies Journal, 16th year, No. 74, Winter 2018.
16. Sarafi, Mozaffar (2000). "***Foundations of Regional Development Planning"*** *Publications of the Planning and Budget Organization.*
17. *Kalantari, Fathollah et al. (2022).* "Typology of Spatial Planning in the Northern Provinces of the Country," Strategic Defense Studies Journal, 20th year, No. 88, Summer 2022.
18. Nasirpour, Hojjatollah (2016). "***Proposing a Strategic Spatial Planning Model Based on the Discourse of Imam Khomeini and Leadership, Constitutional Law, Experience of the Islamic Republic of Iran, and Successful Human Experiences***" National Defense University, Defense Faculty.
19. Vahidi, Paridokht (1994). "***Spatial Planning: A Guide for Higher Education Planning***" Research and Planning in Higher Education Journal, 2nd year, Series 7 and 8.
20. "An Introduction to the Defensive-Security Thought of the Islamic Revolution and the Islamic Republic of Iran." https//sndu.ac.ir/maktab/fa/news/3926.

ب. المصادر الإنجليزية

1. Muir Richrd (2000), ***new introduction to political geography***, translated from English to persion by:dorreh mirheydar and seyed yahya safavi, geographical organization, Tehran.